IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1292
10 حزيران/يونيه 2025

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة من البعثتين الدائمتين
للاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية

1- في 23 أيار/مايو 2025، تلقَّى المدير العام رســـالة من البعثتين الدائمتين للاتحاد الروســـي وجمهورية الصين الشعبية، مشفوعة بالبيان المشترك الصادر عن الطرفين بشأن الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيه الرسالة وملحقها لتطَّلع عليهما جميع الدول الأعضاء.

فيينا، 21 أيار/مايو 2025

صاحب السعادة،

في 8 أيار/مايو 2025، في سياق الذكرى السنوية الثمانين للانتصار في الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، أصدر الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بياناً مشتركاً بشأن الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

ولذا، ترجو البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية والبعثة الدائمة للاتحاد الروسي من أمانة الوكالة تعميم هذه الرسالة والبيان المشترك الملحق بها على جميع الدول الأعضاء في الوكالة في شكل نشرة إعلامية (INFCIRC).

وتفضَّلوا، صاحب السعادة، بقبول أسمى آيات التقدير.

ميخائيل أوليانوف
السفير
والممثل الدائم
للاتحاد الروسي

لي سونغ
السفير
والممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي
المدير العام
للوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

بيان مشترك صادر عن الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بشأن الاستقرار الاستراتيجي العالمي

في سياق الذكرى السنوية الثمانين للانتصار في الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة، يؤكِّد الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية (المشار إليهما فيما يلي باسم "الطرفان") الأهمية القصوى للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتعزيزه. ومع مراعاة التحديات الخطيرة التي يواجهها المجتمع الدولي على صعيد الأمن الدولي والإقليمي، والتزاماً بالتوافق القوي في الآراء الذي توصَّل إليه رئيسا الدولتين، وانطلاقاً من روح الوثائق المشتركة السابقة المتعلقة بهذا الموضوع وما عُرض فيها من نُهج قائمة على مبادئ، يعلِن الطرفان ما يلي.

الطرفان على قناعة بأن مصائر شعوب جميع البلدان مترابطة، وينبغي ألا تسعى الدول وجمعياتها إلى ضمان أمنها على حساب أمن الدول الأخرى. ويدعو الطرفان جميع الدول إلى الالتزام بمبدأ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وإلى بذل قصارى جهدها للقضاء على الصراعات في العلاقات بين الدول، وتحقيق الأمن الشامل والمتكامل والمستدام في جميع أنحاء العالم على أساس جماعي.

ويؤكِّد الطرفان أهمية الحفاظ على علاقات بناءة بين الدول الكبرى، ولا سيما لغرض معالجة القضايا الاستراتيجية العالمية. وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية، التي تتحمل مسؤولية خاصة عن الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي، أن ترفض عقلية الحرب الباردة والمقارعة الخاسرة، وأن تحل التناقضات بالحوار المرتكز على المساواة وبالمشاورات القائمة على الاحترام المتبادل، وأن تبني الثقة لتجنب الحسابات الخاطئة الخطيرة، وأن تمتنع عن القيام بأعمال توجِد مخاطر استراتيجية.

ويشير الطرفان مع الأسف إلى أن الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية لا تتَّبع كلها هذا النوع من النُهج في الممارسة العملية. ويلاحظ الطرفان بقلق، في ظل تدهور العلاقات بين الدول الحائزة لأسلحة نووية، وهو تدهور تفاقم في بعض الحالات إلى حد التهديد بحدوث صدام عسكري مباشر، أن كتلة حرجة من المشاكل والتحديات تراكمت في الميدان الاستراتيجي، وأن خطر نشوب نزاع نووي قد ازداد.

ويظل أحد أكثر المخاطر الاستراتيجية إلحاحاً التي يتعين التصدي لها على وجه السرعة هو توسيع نطاق التحالفات والائتلافات العسكرية القائمة والحديثة العهد الذي يزعزع الاستقرار بشدة والذي تقوم به بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية على مقربة من حدود دول أخرى حائزة لأسلحة نووية في محاولة لإقامة أو توسيع مواطئ قدم دائمة في هذه المناطق الحساسة لها بوجه خاص، وذلك لأغراض إبراز القدرة العسكرية وممارسة ضغوط شديدة وارتكاب أعمال عدائية أخرى تهدِّد المصالح الأمنية الأساسية لتلك الدول.

والأمر الذي يثير قلقاً بالغاً أيضاً هو أن هذه الأعمال تقترن بنشر أمامي لبنى أساسية عسكرية ومنظومات أسلحة متقدمة هجومية ودفاعية وقابلة للتكييف لاستخدامات متعددة يمكن استعمالها لتنفيذ مهام استراتيجية، ولا سيما توجيه ضربات للإطاحة بالقيادات ولتدمير قدرات الدفاع أو الهجوم، مع ضمان توافر قدرات معززة لاعتراض الصواريخ.

وما يثير القلق بوجه خاص في هذا السياق هو الخطط والخطوات العملية التي تتخذها فرادى الدول الحائزة لأسلحة نووية كي تنشر خارج أراضيها الوطنية صواريخ متوسطة المدى وأقصر مدى تُطلق من الأرض ويمكن أن تبلغ في وقت قصير مجموعة واسعة من الأهداف في أراضي دول أخرى حائزة لأسلحة نووية. وفي الوقت ذاته، تقوم دول حائزة لأسلحة نووية، وكذلك حلفاؤها غير الحائزين لأسلحة نووية، بتسريع عملية تطوير وشراء وإرساء منظومات صواريخ بعيدة المدى من هذه الفئة وفئات مماثلة أخرى ضمن التحالفات والائتلافات العسكرية المعنية، وذلك استناداً إلى مفاهيم تنطوي على اقتناء منظومات قوة مضادة لتوجيه "ضربات عميقة عالية الدقة"، ومنظومات "سلسلة القتل"، و"قدرات لشن ضربات مضادة"، وما إلى ذلك. ويدين الطرفان بشدة هذا النوع من الأعمال الاستفزازية التي تزعزع الاستقرار الإقليمي والأمن العالمي.

ومن المسائل الأخرى التي تزعزع الاستقرار بشدة بحكم طبيعتها، "القبة الذهبية (الحديدية) لأمريكا" التي أُعلنَت حديثاً، وهي برنامج واسع النطاق مصمم لإنشاء نظام دفاع صاروخي عالمي غير مقيد متعدد الطبقات والمجالات لتوفير الحماية ضد أي تهديدات صاروخية، بما يشمل جميع أنواع صواريخ "الخصوم المكافئين أو شبه المكافئين" في القوة. أولاً وقبل كل شيء، يدل ذلك على رفض قاطع ونهائي للاعتراف بالترابط الذي لا ينفصم القائم بين الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والأسلحة الدفاعية الاستراتيجية، والذي يمثِّل أحد المبادئ المركزية والأساسية للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويعطي المشروع أيضاً زخماً إضافياً لمواصلة تطوير الوسائل الحركية وغير الحركية التي تتيح تدمير الأسلحة الصاروخية قبل إطلاقها وهدم البنى الأساسية التي تدعم استخدامها.

ويزداد الوضع سوءاً بسبب الواقع المتمثل في أن برنامج "القبة الذهبية (الحديدية) لأمريكا" يتوخى أيضاً بصورة مباشرة تدعيم ترسانة الوسائل المستخدمة لتنفيذ عمليات قتالية في الفضاء تدعيماً ملحوظاً، بما يشمل التطوير والنشر المداري لمنظومات اعتراض، وهو أمر يحوِّل الفضاء الخارجي إلى بيئة توضَع فيها الأسلحة وإلى ساحة للمواجهة المسلحة.

ويعارض الطرفان محاولات فرادى البلدان استخدام الفضاء الخارجي في المواجهة المسلحة، وسيتصديان للسياسات والأنشطة الأمنية الرامية إلى تحقيق التفوق العسكري وإلى تعريف الفضاء الخارجي رسمياً بأنه "منطقة للقتال الحربي" واستخدامه على هذا النحو. ويؤكِّد الطرفان ضرورة البدء في أقرب وقت ممكن بمفاوضات تتعلق بصك ملزم قانوناً يستند إلى مشروع معاهدة منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي وحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي قدَّمته روسيا والصين، لأن من شأن هذا الصك أن يوفِّر ضمانات أساسية ذات موثوقية تمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وتسليح الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي أو باستخدام هذه الأجسام. ومن أجل الحفاظ على السلام العالمي، وضمان الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة لجميع الدول، وتعزيز القدرة على التنبؤ والاستدامة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية من جانب جميع الدول، يتفق الطرفان على الترويج، على النطاق العالمي، للمبادرة الدولية/الالتزام السياسي اللذين يتمحوران حول فكرة عدم المباشرة إلى نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي.

ويدين الطرفان استخدام النظم الفضائية التجارية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة والنزاعات المسلحة التي تشارك فيها بلدان أخرى.

ومن أبرز الأعمال الاستفزازية التي تقوم بها بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية والتي تهدِّد أمن الدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، مواصلة وضع مخططات ووسائل، ضمن التحالفات والائتلافات العسكرية المعنية، لما يُسمَّى "المشاركة النووية" و"الردع النووي الموسع" اللذين يقتضيان استخدام أسلحة منشورة في المناطق الأمامية و(أو) أسلحة أخرى نووية في إطار عمليات "متكاملة" مشتركة مع دول حليفة لها غير حائزة لأسلحة نووية رسمياً، وهي عمليات تنطوي على استخدام قواعد في أراضيها، ومنصات مزدوجة القدرة منقولة إليها و(أو) قواتها ووسائلها التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصاروخية والأسلحة المضادة للصواريخ التي تُطوَّر باطراد. وينطوي ذلك على احتمال كبير بإحداث سباق تسلح على الصعيدين الإقليمي والعالمي وبزيادة تصاعد التوترات.

ويلاحظ الطرفان على وجه الخصوص أن القدرات الهجومية المذكورة أعلاه أُعلنَت صراحةً من قبل حائزيها، أو يمكن وفقاً لخصائصها اللجوء إليها، باستخدام أسلحة تقليدية عالية الدقة أو مزيج من منظومات الأسلحة النووية والأسلحة غير النووية، لتوجيه ضربة يُفترض أن تكون "وقائية" أو "استباقية"، ولكنها في الواقع ضربة أولى، لردع ضربة انتقامية ضعيفة إلى أقصى الحدود بأسلحة الدفاع الجوي والصاروخي، وهو ما يتيح الاستفادة من الميزة الاستراتيجية في الهجوم والدفاع. وفي الوقت نفسه، فإن دمج مكونات القوة المضادة والدفاع الصاروخي التي تنطوي عليها هذه الاستراتيجية المحفوفة بالمخاطر أمر متوخى صراحةً على المستوى العقائدي وهو ينطوي، بصورة خاصة، على ضمان دعم متعدد العناصر "للدفاع الصاروخي ولعمليات إحباط الضربات الصاروخية".

وإن التنفيذ الشامل من جانب فرادى الدول الحائزة لأسلحة نووية، بدعم من حلفائها، للنُهج المفاهيمية والنُهج العسكرية والتقنية المحددة، التي تهدف بوضوح إلى إضعاف موثوقية وفعالية قدرات الردع الاستراتيجي للدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية، يدل على تطلُّع إلى ضمان التفوق العسكري الساحق، و"الحصانة الاستراتيجية"، و"الأمن الاستراتيجي المطلق" في نهاية المطاف. ويتناقض ذلك تناقضاً جوهرياً مع الأساس المنطقي لفكرة الحفاظ على التوازن الاستراتيجي ويتعارض مع مبدأ الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة. ونتيجةً لذلك، هناك خطر يهدِّد في آن بزعزعة الاستقرار الاستراتيجي العالمي بصورة مباشرة، وإحداث سباق تسلح، وزيادة احتمال نشوب نزاعات فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وفي الساحة الدولية ككل. وفضلاً عما سبق، فإن مسار العمل هذا يشكِّك في فعالية الجهود الرامية إلى حفظ القدرة على التنبؤ في مجالَي الأسلحة النووية والصواريخ، ويوجِد أيضاً عقبات يصعب تجاوزها تعوق النظر بصورة بناءة في مبادرات الحد من التسلح النووي ونزع السلاح النووي.

ويعارض الطرفان بحزم وجود هذه السياسة المدمرة للأمن الدولي في الميدان الاستراتيجي. ويؤكِّد الطرفان مجدداً التزامهما بالبيان المشترك لقادة الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية بشأن منع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح الصادر في 3 كانون الثاني/يناير 2022، وبالمبدأ المكرس فيه، وهو أن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض على الإطلاق. ويدعو الطرفان جميع الدول المشاركة في البيان المذكور أعلاه إلى الالتزام بأحكامه التزاماً تاماً في الممارسة العملية. ويتطلب ذلك التركيز الثابت على تجنب أي مواجهة عسكرية بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والبحث عن حلول سياسية ودبلوماسية للخلافات القائمة على أساس الاحترام المتبادل والاعتراف المتبادل لهذه الدول بمصالحها وشواغلها الأمنية.

ويشدِّد الطرفان على أن المهمتين اللتين تحظيان بالأولوية المتمثلتين في منع الاشتباكات المسلحة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والحد بفعالية وعلى المدى الطويل من احتمالات النزاع التي تراكمت في إطار علاقاتها، هما مهمتان ينبغي أن تُعالجا من خلال عمل شامل قائم على المساواة يركِّز على إزالة الأسباب الجذرية

للتناقضات الجوهرية، مع مراعاة جميع العوامل الرئيسية المؤثِّرة في الاستقرار الاستراتيجي العالمي. والطرفان على قناعة بأن الخطوات الوقائية التي تتيح تجنب الأزمات والنزاعات ينبغي أن تكون لها الأولوية على محاولات "إدارة" المواجهة وتصاعدها، وأن الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الحائزة لأسلحة نووية بغية الحد من المخاطر الاستراتيجية لا يمكن أن تكون مستدامة وفعالة حقاً ما لم تُمنع تعديات بعض المشاركين في هذه الجهود على المصالح الأساسية للمشاركين الآخرين.

ويؤكِّد الطرفان أن الحد من التسلح وسيلة هامة لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، وأن الأفعال التي تقوضهما تقوض في الوقت نفسه جهود الحد من التسلح. وسيسعى الطرفان إلى ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية ودعم الدور المركزي للأمم المتحدة وآليتها المتعددة الأطراف لنزع السلاح في سياق عملية الحد من التسلح. وفي الوقت نفسه، يعتبر الطرفان أن الحد من التسلح هو أحد عناصر العمل الشامل الرامي إلى تقليل احتمال نشوب النزاعات في العالم وضمان الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

ويرى الطرفان أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) هي حجر زاوية النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية الذي يُعَدُّ أساسياً لهيكل الأمن العالمي. ويولي الطرفان أهمية كبيرة لضمان سلامة معاهدة عدم الانتشار وفعاليتها وعالميتها، وسيواصلان التعاون بهمَّة في إطار عملية استعراض هذه المعاهدة، وسيسهمان في إنجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام 2026، وسيمنعان معاً في الوقت ذاته استخدام المعاهدة لأغراض سياسية لا صلة لها بأحكامها.

ويشير الطرفان إلى أن الجهود المبذولة في إطار شراكة أوكوس (بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا) لإنشاء بنية أساسية عسكرية لدولتين حائزتين لأسلحة نووية دعماً لأنشطة قواتهما النووية في أراضي دولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ تزعزع الاستقرار الاستراتيجي وتحدِث سباق تسلح في المنطقة.

ويشير الطرفان أيضاً إلى ضرورة تعزيز التعاون بشأن القضايا المتعلقة بتطبيق تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي في الميدان العسكري، وذلك في شكل ثنائي وفي المحافل المتخصصة المتعددة الأطراف، وبخاصة في إطار فريق الخبراء الحكوميين للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معيَّنة المعنيين بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وفي سياق احتفال المجتمع الدولي بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية)، يؤكِّد الطرفان مجدداً التزامهما بأن يتم الامتثال لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية امتثالاً تاماً ويحثان الدول الأطراف على تعزيزها باستمرار، ولا سيما عن طريق إضفاء الطابع المؤسسي على بروتوكول ملزم قانوناً يتضمن آلية تحقُّق فعالة واعتماده. ويعرب الطرفان عن قلقهما إزاء الأنشطة العسكرية البيولوجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ويطالبان بأن توقِف هذه الأنشطة التي تهدِّد أمن دول أخرى والمناطق المعنية، سواء أكان ذلك داخل أراضيها الوطنية أم خارج حدودها.

ويؤكِّد الطرفان التزامهما ببناء عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية، ويدعوان الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية) إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وإلى استعادة سلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمساهمة في ضمان إعادة تنفيذ أنشطة هذه المنظمة استناداً إلى أسس تقنية غير مسيسة. ويشير الطرفان إلى أهمية الجهود

المتعددة الأطراف المبذولة لمنع الإرهاب الكيميائي والترويج لاعتماد اتفاقية دولية بشـــأن قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في مؤتمر نزع السـلاح في جنيف. ويحث الطرفان اليابان على الوفاء بالتزاماتها بإخلاص لضـــمان التخلص التام والكامل، في أقرب وقت ممكن، من الأسـلحة الكيميائية المتروكة في أراضـــي جمهورية الصـين الشـعبية. ويدعم الطرف الصـيني الطرف الروسـي في انتخابات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسـلحة الكيميائية.

ويؤكِّد الطرفان مجدداً التمسـك بالتزامات الرقابة على الصـادرات بموجب معاهدة عدم الانتشـار واتفاقية حظر الأسـلحة البيولوجية واتفاقية الأسـلحة الكيميائية، ويعارضـان الاسـتخدام المغرض من جانب بعض البلدان لآليات معيَّنة من أجل السيطرة على دول أخرى من الناحيتين التكنولوجية والاقتصـادية وتطبيق سياسـات غير مشروعة تقوم على اتخاذ تدابير تقييدية من جانب واحد. ويلتزم الطرفان بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي".

والطرفان على ثقة بأن إحراز التقدم في هذه الاتجاهات من شأنه أن يحسِّن الوضع في مجال الأمن الدولي تحسيناً كبيراً، وأن يشـجِّع بشـدة أيضـاً على تهيئة بيئة مواتية لمواصـلة السـير إلى الأمام على مسـارَي الحد من التسـلح ونزع السـلاح، وهو ما يتعين تحقيقه على أسـاس حفظ الاسـتقرار الاسـتراتيجي العالمي والالتزام بمبدأ ضـمان الأمن الكامل لجميع البلدان.

ويعتزم الطرفان الاســتمرار، بأعلى درجات الهمَّة، في تعزيز تنســيق نُهجهما وتعميق التعاون العملي من أجل الحفاظ على الاســتقرار الاســتراتيجي العالمي وتعزيزه، وفي العمل معاً من أجل التصــدي للتحديات والمخاطر المشتركة في هذا المجال.

موسكو، 8 أيار/مايو 2025